



Distr.
GENERAL

A/41/609
17 September 1986
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/
FRENCH/SPANISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الجمعية العامة
الدورة الحادية والأربعون
البند ٨١ من جدول الأعمال المؤقت *

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ موجهة إلى الأمين
العام من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

باسم مجموعة السبعة والسبعين ، أكون مهتما لو اتخذتم الترتيبات لتعميم
الوثائق الختامية لاجتماع مجموعة السبعة والسبعين الرفيع المستوى المعني بالتعاون
الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، المعقود في القاهرة في الفترة من ١٨ إلى ٢٣
أب/أغسطس ١٩٨٦ ، وذلك بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار
البند ٨١ .

(توقيع) اغناك غولوب
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم ليوغوسلافيا
لدى الأمم المتحدة

. A/41/150

*

.../...

٥١٩٥١ 86-22946

مرفق

الوثائق الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني
بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،
المعقد في القاهرة في الفترة من ١٨ إلى
٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٦

المحتويات

الفقرات الصفحة

٣	أولا - اعلان القاهرة بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
	ثانيا - تقرير الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
٦	١ - ٦٩
٦	١ - ٥
٧	٦
٧	٧ - ٨
٨	٩ - ١٠
٨	١١ - ١٥
١٠	١٦
١٠	١٧ - ٦٥
٢١	٦٦ - ٦٧
٢٢	٦٨ - ٦٩
	ثالثا - مقرر وقرار اعتمدهما الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
٢٢	

أولا - اعلان القاهرة بشأن التعاون الاقتصادي
فيما بين البلدان النامية

إن وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ،

وقد عقدوا اجتماعا رفيع المستوى في القاهرة خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٣ آب /
أغسطس ١٩٨٦ ، تحت رعاية صاحب الفخامة الرئيس حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر
العربية ، لتقييم التقدم في تنفيذ برنامج عمل كراكاس وتقرير مسار العمل
المستقبلي بغية اعطاء مزيد من قوة الدفع والفاعلية للتنمية الاقتصادية من خلال
التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ؛

يعتمدون الاعلان التالي :

١ - لقد أعادوا رسميا تأكيد تأييدهم الكامل والثابت للتعاون الاقتصادي فيما بين
البلدان النامية والتزامهم به ، وأكدوا من جديد تمسكهم بمبادئ وأهداف واطار هذا
التعاون المستلهم من المؤتمر التاريخي الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٣ والمعني
بمشاكل التنمية الاقتصادية ؛

٢ - كما أنهم شددو على أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية قد
تحول ، على مر السنين ، الى حقيقة ملموسة تجسدت في مفاهيم مبتكرة تقوم على مبدأ
الاعتماد الجماعي على الذات . وقد تبلورت هذه المفاهيم في أهداف محددة وترجمت الى
برامج ومشاريع مفصلة في عديد من قطاعات التعاون الاقتصادي ؛

٣ - أنهم وقد استعرضوا تنفيذ برنامج عمل كراكاس يؤكدون ضرورة تكثيف التعاون
الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على أساس يكفل له مقومات الاستمرار الذاتي
والدعم الذاتي والتمويل الذاتي ، وانعقد اتفاقهم على :

(١) العمل على إدماج أهداف وأولويات التعاون الاقتصادي فيما بين
البلدان النامية وبرامج ومشاريع محددة لتطوير هذا التعاون ، في الخطط والسياسات
الانمائية الوطنية للبلدان الأعضاء ؛

(ب) وضع جدول للأولويات في كل قطاع على حدة ، يشمل التكامل فيما بين القطاعات على أساس معايير المصلحة المتبادلة والمزايا الاقتصادية وقابلية البرامج والمشاريع للاستمرار وجدواها ؛

(ج) تشجيع المشاركة من جانب الكيانات غير الحكومية ؛

(د) تشجيع المزيد من حركة رأس المال والموارد البشرية والعلمية والتكنولوجية عبر الحدود فيما بين البلدان النامية ، وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق وضع السياسات والاجراءات والقواعد والنظم المناسبة ؛

(هـ) إيلاء اهتمام خاص لتطوير انماط الانتاج والاستهلاك والتجارة بحيث تعكس ضرورة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

(و) الشروع دون ابطاء في مفاوضات لتوفير الهياكل الاساسية الضرورية ، المؤسسية والسياسية ، فيما يتصل بذلك من مجالات النقد والمال والتجارة والصناعة بغية تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ويشمل ذلك بصفة خاصة :

١١' الانتهاء بنجاح من المفاوضات بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية في الاطار الزمني الذي سبق الاتفاق عليه ؛

١٢' توفير القاعدة النقدية والمالية اللازمة لتوسيع التدفقات التجارية فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك التجارة بين المؤسسات التجارية الحكومية ؛

١٣' تعزيز الاطار المؤسسي في ميدان السلع الاساسية على أن يشمل ذلك اتحادات المنتجين ومجلس اتحادات المنتجين ومجموعات التشاور ؛
حسبما يقتضي الامر ، بغية تحسين ظروف السوق وضمان زيادة حصائل السلع الاساسية التي تحظى باهتمامها في مجال التصدير ؛

١٤' وضع مشاريع مشتركة لاستغلال الموارد الطبيعية وتعزيز الطاقات الانتاجية ، ويشمل ذلك إقامة المؤسسات التجارية المشتركة ؛

١٥١ تعزيز تدفق المعلومات اللازمة لدعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتيسير الحصول عليها ، وذلك من خلال الاستفادة من شبكات المعلومات الموجودة في اطار منظومة الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية والاستخدام الكامل لها ، وانشاء شبكة المعلومات المتعددة القطاعات في اقرب وقت ممكن ؛

٤ - ولقد أكدوا من جديد أنه يجب بذل جهود قوية للاستفادة من الامكانيات الكاملة للتجمعات الاقليمية ودون الاقليمية فيما بين البلدان النامية ؛

٥ - وأكدوا أنه يجب اشراك مؤسسات البحث وتقديم المشورة والتدريب في البلدان النامية اشراكا متزايدا في تحديد وتطوير وتنفيذ برامج ومشاريع في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، من خلال الشبكات المناسبة والاساليب الاخرى ؛

٦ - واففقوا على زيادة تبادل التكنولوجيات والخبرات في كافة المجالات معيا الى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وينبغي اعطاء اولوية للاغذية والزراعة وتجهيز الموارد الزراعية والمعدنية . كما أكدوا ضرورة تعزيز قدراتهم التكنولوجية ، والتعاون ، في هذا الصدد ، مع البلدان النامية المحتاجة الى مثل هذا الدعم ؛

٧ - وأكدوا من جديد أنه ينبغي توسيع نطاق جوانب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي تدخل ضمن الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة ، وذلك من خلال برامج ومشاريع محددة ؛

٨ - وأكدوا مجددا استمرارهم في التمسك بمبدأ التكافؤ والفائدة المتبادلة مع اعطاء الاعتبار الواجب لمنح معاملة خاصة لاقبل البلدان نموا ؛

٩ - وازاء الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وافقوا على تعزيز تعاونهم الاقتصادي مع البلدان المتضررة وتقديم كل دعم ممكن اليها لتنفيذ برامجها للانعاش والتنمية ؛

١٠ - كما شددوا على الترابط بين السلم والامن والتنمية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وبالتالي شددوا على أهمية تسوية كافة المنازعات فيما بين البلدان النامية بالوسائل السلمية ؛

١١ - واتفقوا على المضي في تعزيز الأنشطة الرامية الى توثيق الوشائج بين شعوب البلدان النامية وذلك من خلال وسائل منها زيادة وعي هذه الشعوب بإمكانات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وفوائده المتبادلة وزيادة مشاركة هذه الشعوب في تنفيذ برامج ومشاريعه .

ثانيا - تقرير الاجتماع الرفيع المستوى
المعني بالتعاون الاقتصادي فيما
بين البلدان النامية

الف - مقدمة

١ - عملا بالقرار الصادر عن الاجتماع الوزاري التاسع لوزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين ، الذي عقد في نيويورك في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، وبدعوة من حكومة جمهورية مصر العربية ، انعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في القاهرة خلال الفترة من ١٨ الى ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٦ .

٢ - حضر الاجتماع ٧٨ وفدا من الاعضاء التاليين في مجموعة السبعة والسبعين ، وكان كثير من هذه الوفود برئاسة وزراء أو موظفين كبار : الأرجنتين ، الاردن ، أفغانستان ، اكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بنغلاديش ، بورما ، بروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تشاد ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية كوريا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السودان ، سورينام ، شيلي ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكامبيون ، كمبوديا الديمقراطية ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

٣ - واشترك في الاجتماع رؤساء مجموعة السبعة والسبعين في جنيف ونيروبي وباريس وروما وفيينا .

٤ - حضر الاجتماع أيضا ممثلون للمكاتب والمنظمات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة : إدارة التعاون الاقتصادي الدولي التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

٥ - كما حضر الاجتماع ممثلو المنظمات ومعاهد البحوث التالية في البلدان النامية : اتحاد المؤسسات التجارية الحكومية في البلدان النامية والمركز الدولي للمشاريع العامة في البلدان النامية ومركز بحوث التعاون مع البلدان النامية .

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٦ - انتخب الاجتماع بالتزكية في جلسته الافتتاحية معادة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد ، نائب رئيس وزراء جمهورية مصر العربية ووزير خارجيتها ، رئيسا للاجتماع . كما انتخب بالتزكية معادة السيد قاضي ظافر أحمد نائب رئيس وزراء ووزير خارجية بنغلاديش ، وسفير فنزويلا ، السيد انريك ترهورمت ، نائبين للرئيس .

جيم - اقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال

٧ - قرر الاجتماع اجراء المناقشة العامة في جلسات عامة ، وإنشاء فريقين عاملين مفتوحين العضوية يختص أحدهما بموضوع الصندوق الاستثماري للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ويختص الثاني بموضوع دعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ورأس الفريق العامل المعني بالصندوق الاستثماري السيد انريك ترهورمت نائب رئيس الاجتماع . ورأس الفريق العامل المعني بدعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية السيد م. دوبي الوكيل الثاني لوزارة خارجية الهند .

٨ - وتلقى مكتب الاجتماع المساعدة من فريق المساعدين الاساسي التابع لرئيس مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك ومن ممثلي البلد المضيف .

دال - الوثائق

٩ - عرضت على الاجتماع الوثائق التالية التي أعدها مكتب رئيس مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك :

- (أ) استعراض التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية - افكار للعمل في المستقبل (تقرير الرئيس) ؛
- (ب) الآليات المعاونة ؛
- (ج) الصندوق الاستثماري للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

١٠ - كما وزعت في الاجتماع مجموعة من وثائق المعلومات .

هاء - البيانات الافتتاحية

١١ - افتتح الاجتماع معادة الدكتور على لطفي رئيس وزراء مصر الذي تلا باسم فخامة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، رسالة موجهة إلى المؤتمر وأكد الرئيس مبارك في رسالته أهمية الاجتماع الذي ينعقد بعد خمس سنوات من اعتماد برنامج عمل كراكاس . وقال ان التعاون بين الجنوب والجنوب ينبغي ان يظل الدعامة الرئيسية لاستراتيجية مجموعة السبعة والسبعين وجهودها العظيمة ، كما أنه يمكن أن يكون بمثابة استجابة وحلا للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ووسيلة فعالة لتحسين موقف البلدان النامية وقوتها التفاوضية الجماعية . وأكد أهمية تقييم التقدم المحرز حتى الان وضرورة تحديد العقبات التي تقف في سبيل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وقال الرئيس مبارك أن الوقت قد حان لاعطاء قوة دفع جديدة لتنفيذ برنامج عمل كراكاس على أساس تقييم واقعي وموضوعي للموارد المتاحة .

١٢ - وتكلم الرئيس المؤقت للاجتماع ، معادة الدكتور ابراهيم تاباكوفتش ، عضو المجلس التنفيذي الاتحادي ليوغوسلافيا ، فأشاد باسم الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين بحكومة مصر وشعبها لاستضافة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وأعرب عن صادق التقدير للحفاوة التي لقيها المشتركون في الاجتماع .

١٣ - كما أدلى سعادة السيد ك . ر . نارايان ، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند ، ببيان في الجلسة الافتتاحية ، بوصفه ممثلاً لرئيس حركة عدم الانحياز . وأكد السيد نارايان في كلمته أهمية هذا الاجتماع لاسيما وأنه يعقد عشية مؤتمر القمة الثامن لحركة بلدان عدم الانحياز المقرر عقده في هراري ، زمبابوي . وأكد أن التعاون بين الجنوب والجنوب قد أصبح ، في هذه الفترة التي يشهد فيها الاقتصاد العالمي ضائقة شديدة ، ضرورة تاريخية وردا منطقيا على تحدى التنمية في نظام إقتصادي عالمي يقوم على التفاوت المارخ .

١٤ - كما أدلى سعادة الدكتور عصمت عبد المجيد ، نائب رئيس وزراء جمهورية مصر العربية ووزير خارجيتها ببيان في الجلسة الافتتاحية قال فيه ان فلسفة الاعتماد على الذات تنطوي على مفهوم ايجابي يؤكد أنها ليست بديلا عن علاقات الشمال والجنوب . وأكد أهمية التنسيق المستمر والمثمر بين حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين في جميع المجالات الاقتصادية . وذكر في ختام كلمته أن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا تعكس المشاكل المعقدة التي تعاني منها البلدان النامية . وأكد باسم الاجتماع ، التأييد لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا الشقيقين والتضامن معهما في نضالهما من أجل حريتهما . وأكد ضرورة ايجاد حل عادل لقضية فلسطين من خلال تطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة المادرة في هذا الشأن ليتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير .

١٥ - وأكد سعادة السفير اغناك غولوب ، رئيس مجموعة السبعة والسبعين ، في كلمته أمام الاجتماع ضرورة الارتقاء بمستوى بحث قضية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية واعطائها دورا وأولوية أكبر سواء في السياسات الاقتصادية الوطنية أو في العلاقات الاقتصادية الدولية . وأكد أن ازدهار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على أساس أوطد يقتضي من مجموعة السبعة والسبعين ان تفتح كل قنوات الاتصال الممكنة فيما بين البلدان الاعضاء وأن تضاعف هذه القنوات ، لا على المستوى الحكومي فحسب بل وعلى كافة المستويات المناسبة الأخرى . وشدد على أن الفوائد الاقتصادية المتوقعة ينبغي أن تكون هي الأساس في اختيار البرامج والسياسات ، مؤكدا أن هذا المبدأ وحده هو الذي يكفل قيام المشاريع والبرامج المعتمدة على أساس الدعم والتكاثف والتمويل الذاتي .

واو - اعتماد الوثائق الختامية

١٦ - اعتمد الاجتماع في جلسته الختامية الوثائق التالية :

(أ) اعلان القاهرة بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
(الجزء الاول من الوثيقة الختامية) ؛

(ب) مقرر بشأن الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الجزء
الثالث) ؛

(ج) قرار بشأن الجنوب الافريقي (الجزء الثالث) ؛

(د) تقرير الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين
البلدان النامية بصيغته الواردة ادناه .

زاي - فقرات منطوق التقرير

١٧ - أكد الاجتماع من جديد أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
كوسيلة لا غنى عنها لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية لصالح البلدان
النامية . وأعاد تأكيد الدور المحوري الذي يلعبه التعاون بين الجنوب والجنوب في
جهود البلدان النامية لتحسين اقتصاداتها ، لاسيما في اطار البيئة الاقتصادية
الدولية غير المواتية . وأكد الاجتماع الالتزام السياسي لجميع البلدان النامية بهدف
تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات ، وبزيادة تطوير وتكثيف جهود التعاون الاقتصادي
فيما بين البلدان النامية سعيا إلى بلوغ هذا الهدف .

١٨ - وفي هذا السياق استعرض الاجتماع تنفيذ برنامج عمل كراكاس بوصفه مخططا
تنفيذيا قطاعيا لتدابير محددة . وسلم الاجتماع بأنه رغم بعض الانجازات التي احرز
عنها هذا الجهد فإن النتائج كانت دون احتياجات البلدان النامية ودون قدرتها على
انجاز مشاريع وبرامج محددة .

١٩ - وفي معرض تحديد مسار مستقبلي للعمل طرح الاجتماع بعض الافكار لوضع
استراتيجية للعمل المقبل .

٢٠ - ورأى الاجتماع أن ادماج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في عملية وضع السياسات الوطنية يعد عاملا حاسما في الارتقاء بهذا التعاون . وفي هذا الصدد يتعين على البلدان النامية أن تعطي أولوية أكبر لاهداف هذا التعاون ، بما يتيح اتخاذ تدابير داخلية محددة تؤدي إلى استكشاف امكانات هذا التعاون بصورة منتظمة كوسيلة لتحقيق الاهداف الانمائية الوطنية ، فهذا السبيل هو الذي يكفل وحده قيام مشاريع وبرامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على أساس تقييم الاحتياجات والأولويات الوطنية .

٢١ - ويتعين وضع جدول للأولويات . وينبغي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أن يتخلص من خطر الشلل الذي يمكن أن يؤدي إليه الاندفاع الزائد . فالسبيل الافضل لزيادة التعاون بين الجنوب والجنوب هو احراز تقدم مؤكد ، مهما يكن محدودا ، وليس الاهداف المطلقة التي تظل دون تنفيذ .

٢٢ - وكان من رأى الاجتماع أن السبيل لارساء الاساس لخطط اكثر طموحا في المستقبل هو اعتماد نهج انتقائي تدريجي لوضع برامج عملية وقابلة للتنفيذ وواقعية وقادرة في المقام الاول على البقاء اقتصاديا .

٢٣ - ولا بد أن تصبح الفوائد الاقتصادية المتوقعة هي الاساس في اختيار البرامج والسياسات . فلا يمكن للبرامج والمشاريع المعتمدة أن تقوم على أساس من الدعم والاستمرار والتمويل بصورة ذاتية ما لم يؤخذ بهذا المبدأ . ولا يمكن توقع أن يشير كل مشروع من المشاريع نفس الاهتمام لدى جميع البلدان الاعضاء . وعلى ذلك ينبغي أن يفسح المجال لعدد محدود من البلدان يتوقع أن يجني فوائد اقتصادية من اقتراح أو مشروع بعينه ، أن يبادر إلى تنفيذ مثل هذا المشروع ، على أن يترك الباب مفتوحا دائما لانضمام بلدان اخرى إلى المشروع فيما بعد . ان هذه المعايير من شأنها أن ترمخ جذور التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتجعل منه أداة جوهرية في العملية الانمائية للبلدان النامية .

٢٤ - ويمكن للجان العمل أن تنهض بدور حيوي في تعزيز جهود مجموعة من البلدان لانجاز المشاريع والبرامج المنشودة . ولا بد من تنشيط وحشد هذه الادوات التي أشار إليها برنامج عمل كراكاس اشارة محددة بوصفها آلية هامة من الآليات الداعمة .

٢٥ - كما يتعين ايلاء مزيد من الاهتمام لآليات التنفيذ وللأعمال التمهيديّة التي لا بد من الاضطلاع ، على المستوى الجزئي ، قبل تنفيذ المشاريع والبرامج . ويقتضي ذلك اجراء دراسة ضافية لجملة عناصر منها تحديد البلدان المستفيدة والفوائد الاقتصادية وأوجه التكامل والاحتياجات ووسائل التمويل وآليات المتابعة والمتطلبات في مجال الهياكل الأساسية .

٢٦ - وينبغي ألا تعقد الاجتماعات التقنية في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الا بعد التيقن من العناصر التالية ضمن جملة عناصر أخرى : تحديد البلدان المشاركة على أساس مبدأ الفائدة الاقتصادية المتوقعة ، واشتراك خبراء في الاجتماعات ، وتوزيع وثائق مناسبة قبل عقد الاجتماع . ولا بد لهذه الاجتماعات أن تنظر عند عقدها في آليات محددة لتنفيذ التوصيات الصادره عنها ، وتحديد المسؤوليات في هذا المضمار ، والاطار الزمني للتنفيذ ، والموارد المطلوبة وكيف يمكن تدبيرها ، والاطار المحدد للمتابعة . وينبغي كذلك أن يصبح تمويل هذه الاجتماعات مسؤولية تتحملها ، على نحو متزايد ، الكيانات الحكومية و/أو غير الحكومية المشاركة المهمة بالمشروع أو بالاقترح المعني .

٢٧ - ولا بد من توفير الدعم الفني المطلوب لبرامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ففي البلدان النامية بيوت خبرة تتمتع بالكفاءة ولا بد من الاستفادة من خبراتها الفنية بصورة أكمل . وينبغي بحث السبل التي تكفل تقنين اشراك هذه المنظمات في تنفيذ برنامج عمل كراكاس ، كما ينبغي اسناد مهام ومشاريع محددة إلى معاهد البحث في البلدان النامية سعياً إلى اشراكها ، في اطار منظم ، في دعم مجموعة السبعة والسبعين .

٢٨ - ولاحظ الاجتماع مع التقدير نتائج الاجتماع الوزاري الذي عقده في برازيليا لجنة التفاوض بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، في يومي ٢٢ و ٢٣ آيار/مايو ١٩٨٦ ، والذي كان رمزا للارادة السياسية للبلدان الموقعة في جعل مفهوم النظام الشامل للأفضليات التجارية حقيقة تنفيذية واقعة . فمن بين المشاريع الجارية لمجموعة السبعة والسبعين ، يوفر النظام الشامل للأفضليات التجارية فرمة حقيقية وهامة لتعزيز التعاون التجاري فيما بين البلدان النامية وإعادة تشكيل النظام التجاري الدولي على أساس أكثر انصافاً . وسلم الاجتماع بالاهمية التاريخية لتوصل البلدان النامية الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين إلى اتفاق لأول مرة بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية ، كإطار قانوني مؤقت يحكم الجولة الأولى

من المفاوضات ، إلى حين التوقيع على هذا الاتفاق والتصديق عليه ، واتفاقها على خطوط توجيهية لتقنيات وأساليب الجولة الأولى من المفاوضات . ودعا الاجتماع البلدان النامية الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين التي لم تنضم بعد إلى النظام الشامل للأفضليات التجارية ، إلى أن تبادر إلى الانضمام وذلك باخطار رئيس لجنة التفاوض ، في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ بعزمها على الاشتراك في الجولة الأولى للمفاوضات ، كما دعا الاجتماع البلدان الأعضاء إلى تقديم قوائم الطلبات في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وهو الموعد المقرر حتى يمكن الشروع في مفاوضات تبادل التنازلات في الموعد المتفق عليه وهو ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ورحب الاجتماع بالعرض الذي قدمته يوغوسلافيا في اجتماع برازيليا الوزاري باستضافة اجتماع وزاري للجنة التفاوض بعد الانتهاء من الجولة الأولى من المفاوضات ، على أن يعقد ، من حيث المبدأ ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

٢٩ - وتلقى الاجتماع بالتقدير تقرير المدير التنفيذي لاتحاد المؤسسات التجارية الحكومية في البلدان النامية ، ونوه بأن الاتحاد يمثل أداة هامة لتوسيع نطاق التجارة فيما بين البلدان النامية . وحث الاجتماع البلدان النامية على تشجيع مؤسساتها التجارية الحكومية على الانضمام إلى الاتحاد حتى يتمكن من توسيع قاعدة أنشطته .

٣٠ - وأكد الاجتماع ضرورة اتخاذ عدد من الخطوات في مجالات منها اتحاد المدفوعات وترتيبات المقامة النقدية وتمويل التجارة وتدفقات المعلومات التجارية سعياً إلى إعطاء مزيد من قوة الدفع لتوسيع التدفقات التجارية فيما بين البلدان النامية . ويقتضي بحث هذه الموضوعات أن يعقد اجتماع لممثلي المصارف المركزية ووزارات المالية في البلدان النامية ، وذلك بالتعاون مع حركة بلدان عدم الانحياز والتنسيق معها . ورجا الاجتماع من رئيس مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك أن يتخذ الخطوات اللازمة لدعم التعاون المالي فيما بين البلدان النامية .

٣١ - وأشار الاجتماع إلى الأولوية الكبيرة المعطاة لتنفيذ شبكة المعلومات المتعددة القطاعات ، وأعاد تأكيد التوصيات الصادرة في هذا الشأن عن اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق في اجتماعها الرابع ، ودعا رئيس مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك إلى إجراء مشاورات مكثفة مع البلدان المهتمة بالأمر للبدء في المرحلة التمهيدية للمشروع النموذجي ، وذلك حتى يمكن عقد اجتماع لفريق الخبراء الفنيين في موعد لا يتجاوز الربع الأول من عام ١٩٨٧ . ولاحظ الاجتماع أن ست دول قد أخطرت بالفعل مكتب الرئيس في نيويورك بعزمها على الاشتراك في المشروع ، وأن

بعض البلدان قد أبدت اهتمامها بالمشروع ، ودعا هذه البلدان إلى أن تشرع ، كفريق أساسي ، في بذل جهود للترويج لتطوير المشروع وتوسيع نطاق عضويته .

٣٢ - وسلم الاجتماع بأن توفير دعامة مالية عنصر ضروري في الجهود المبذولة في سبيل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ولا بد من المضي قدما في عملية انشاء مصرف الجنوب . وأوضحت عدة وفود انها لا تزال عند موقفها من فكرة مصرف الجنوب ، وانها لا تستطيع ان تربط نفسها بهذه الفكرة ، وعلقت هذا الموقف .

٣٣ - ولا بد من زيادة تعزيز مبادرات التعاون المالي التي تقوم بها البلدان النامية على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي ، ومن بحث امكانية نقل عناصر من هذا التعاون إلى مناطق أخرى .

٣٤ - وشدد الاجتماع على أن عبء المديونية الخارجية يمثل معوقا رئيسيا للبلدان النامية وانه يتعين ايجاد حل عاجل لهذه المشكلة في المحافل المناسبة .

٣٥ - ولا ينبغي النظر إلى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كعملية قاصرة على الصعيد الحكومي الدولي دون سواه . فالمنظمات غير الحكومية ، مثل الغرف التجارية والصناعية ومؤسسات المستهلكين ، ينبغي أن تجتنب إلى الانخراط في هذه الأنشطة . ويمكن ، على وجه التحديد ، عقد اجتماع لممثلي الغرف التجارية والصناعية في البلدان النامية .

٣٦ - ولقد توخى برنامج عمل كراكاس أن تظطلع مراكز التنسيق الوطنية بدور رئيسي في تنفيذ التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، الا أن هذا النظام لم يؤد وظيفته بفعالية . وفي ضوء توصيات الاجتماع الرفيع المستوى ، ينبغي المبادرة ، في أقرب وقت ممكن ، إلى تنظيم اجتماع لمراكز التنسيق الوطنية على أن يكرس جدول أعماله بصورة خالصة لبحث التدابير التي يمكن اتخاذها لتنشيط شبكة من مراكز التنسيق الوطنية . ويمكن أن يعقد هذا الاجتماع عند انعقاد الدورة التالية للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق .

٣٧ - ان التجمعات الاقتصادية الاقليمية حققت تقدما كبيرا في تنفيذ أهداف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في قطاعات عديدة . ومن الضروري ربط هذا التعاون الاقليمي المتنامي بالتعاون على المستوى الاقليمي عن طريق تبادل الخبرة وتدفق المعلومات .

٣٨ - ودعا الاجتماع البلدان الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين إلى الاشتراك في أعمال المركز الدولي للمشاريع العامة في البلدان النامية والافادة من انشطته في تنفيذ برنامج عمل كراكاس حين يتعلق الأمر بالمشاريع العامة .

٣٩ - وبعد أن أحيط الاجتماع علما بالمصاعب التي حالت دون انعقاد الدورة الثالثة لاجتماع رؤساء الوكالات الوطنية للتعاون التقني الذي يعقد مرة كل عامين ، دعا الاجتماع رئيس مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك إلى الاستمرار في مشاوراته حتى يمكن عقد هذا الاجتماع قبل انعقاد الدورة التالية للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق .

٤٠ - وأوصى الاجتماع بأن تقوم اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق في دورتها القادمة بإجراء استعراض قطاعي لبرنامج عمل كراكاس بغية المضي قدما في تنفيذه .

٤١ - وينبغي السعي إلى تحقيق مزيد من التناسق والتنسيق حول قضية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بين مجموعة السبعة والسبعين وحركة بلدان عدم الانحياز وفي هذا الصدد كان التقرير المشترك المقدم من رئيس مجموعة السبعة والسبعين ورئيس حركة عدم الانحياز في نيويورك إلى الاجتماع الخامس لبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي لحركة عدم الانحياز أمرا له أهميته البالغة .

٤٢ - وسعيا إلى تمكين رئيس مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك من الاضطلاع بمهامه بكفاءة ، ينبغي تعزيز فريق المساعدين الاساسي في مكتبه الرئيسي بحيث يعمل بقوته الكاملة .

٤٣ - وينبغي العمل على تعزيز حساب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التابع لمجموعة السبعة والسبعين كي يتجاوز وضعه الراهن الذي أوثك فيه على النضوب ، وذلك حتى يمكن المحافظة على دور مكتب الرئيس وما يظطلع به من مهام في اطار تنشيط التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأكد الاجتماع أن هذا الحساب ينبغي الا ينظر اليه كمجرد اداة عملية لتمويل أنشطة متابعة لبرنامج عمل كراكاس ، وإنما ينبغي ان ينظر اليه ايضا ، والى حد ما ، كتعبير على الأهمية السياسية المعطاة لتنفيذه . وعلى حين أكد الاجتماع أن المساهمة في الحساب ذات طبيعة طوعية ، فقد أوصى بأن تقوم جميع البلدان الاعضاء ، لاسيما تلك التي لم تبادر إلى ذلك بعد ،

بالمساهمة بمبلغ لا يقل عن ١ ٠٠٠ دولار على النحو المقترح في برنامج عمل كراكاس ،
على أساس النظام السنوي لتجديد الموارد .

٤٤ - وإذا كان تمويل الاجتماعات التي سبق الاتفاق عليها سوف يتم من هذا الحساب
وفقا للنظام المعمول به الآن ، فان مسألة تمويل الاجتماعات المقبلة في اطار برنامج
عمل كراكاس سوف تكون موضع استعراض في مشاورات تجرى قبل الدورة القادمة للجنة
الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق . وقد انعقد الاتفاق على أية حال ، على عدم
الفاء أو تأجيل الاجتماعات المقرر عقدها على أساس عدم توفر اعتمادات لتمويلها من
الحساب المذكور .

٤٥ - ومن المهم أيضا تحقيق تنسيق أكبر وأعمق بين مجموعة السبعة والسبعين في
مختلف مراكز الأمم المتحدة . وينبغي أن يجتمع رؤساء مجموعة السبعة والسبعين في
مختلف مراكز الأمم المتحدة ، خلال الدورة القادمة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة
والتنسيق ، لمناقشة مسألة محددة هي تحسين التنسيق وتقديم توصياتهم في هذا الشأن
لإدراجها ضمن تقرير اللجنة .

الصندوق الاستثماري للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٤٦ - أشار الاجتماع إلى المساهمة العظيمة في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين
البلدان النامية ، التي قدمها الفقيد الراحل مانويل بيريز - غيريرو وزير الدولة
للشؤون الاقتصادية الدولية في فنزويلا ، وبوجه خاص الدور الرائد الذي قام به في عقد
مؤتمر كراكاس الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
المعقود في أيار/مايو ١٩٨١ والذي اعتمد فيه برنامج عمل كراكاس ، وفي انشاء
الصندوق الاستثماري للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وقرر المؤتمر أن
يكرم ذكراه باطلاق اسم صندوق بيريز - غيريرو الاستثماري للتعاون الاقتصادي فيما بين
البلدان النامية على الصندوق .

٤٧ - واعتمد الاجتماع الخطوط التوجيهية والشروط التالية لاستخدام الصندوق
الاستثماري للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية :

(١) ينبغي أن تكون المشاريع التي تستخدم الصندوق ذات طابع يؤدي إلى
تحقيق فوائد متوازنة وعامة للبلدان الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين . وينبغي
اعداد هذه المشاريع بصورة تكفل لها تحقيق الحد الأقصى من العائد الاقتصادي ، وأن
تكون المشاريع الاقليمية منها بمثابة مشاريع نموذجية للمناطق الأخرى ؛

(ب) ان هدف الصندوق الاستئماني للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو تقديم الاستثمارات الاولى : (أ) لتمويل الدراسات السابقة على الاستثمار أو دراسات الجدوى التي تعدها بيوت خبرة من البلدان النامية (ب) ولتيسير تنفيذ المشروعات ؛

(ج) لا تستخدم ، في العادة ، سوى الفوائد التي يحمل عليها الصندوق ، مما يكفل المحافظة على رأس المال الأصلي ؛

(د) ينبغي ألا يستخدم الصندوق كبديل للموارد المتاحة لوكالات الأمم المتحدة للاضطلاع بأنشطة لصالح التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

(هـ) يجري استعراض سنوي لاستخدام الصندوق في اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق ؛

(و) تشكل لجنة من ستة خبراء ، بواقع خبيرين لكل منطقة من مناطق مجموعة السبعة والسبعين ، يعملون بصفتهم الشخصية . ويقوم رئيس مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك ، بعد التشاور مع الدول الأعضاء في المجموعة ، بعرض أسماء هؤلاء الخبراء على مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك للموافقة عليها ، وذلك قبل نهاية العام . وتكون مدة خدمة هؤلاء الخبراء عامين . ولا يتحمل الصندوق الاستئماني تكاليف انشاء هذه اللجنة وأدائها لوظائفها ؛

(ز) تتمثل مهمة لجنة الخبراء هذه في اعداد قائمة بالمشاريع ، مرتبه حسب الاولوية ، التي يمكن أن يعهد الى بيوت الخبرة في البلدان النامية باعداد دراسات سابقة على الاستثمار و/أو دراسات جدوى بشأنها . ويبين تقرير لجنة الخبراء أيضا كل الاثار المالية المتصلة بذلك ؛

(ح) يقوم رئيس مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك بتعميم تقرير لجنة الخبراء على الحكومات وذلك قبل شهر على الأقل من انعقاد الاجتماع التالي للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق . وتكون لكل من اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق والاجتماع الوزاري لمجموعة السبعة والسبعين سلطة اعتماد تقرير الخبراء ؛

(ط) بمجرد اعتماد التقرير يتم التكليف بإجراء الدراسات السابقة على الاستثمار أو دراسات الجدوى على أساس جدول زمني محدد بدقة . وعند انجاز الدراسات السابقة على الاستثمار أو دراسات الجدوى ، يقوم رئيس مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك بتعميمها على جميع البلدان الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ؛

(ي) تحتفظ البلدان أو مجموعات البلدان ، بما في ذلك لجان العمل ، بحقها في تقديم مشاريع الى اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق و/أو الاجتماعات الوزارية لمجموعة السبعة والسبعين ، لتمويل هذه المشاريع من الصندوق الاستئماني للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ويجرى بالقدر المستطاع ، الوقوف على آراء لجنة الخبراء بشأن هذه المشاريع ؛

(ك) تظلع البلدان المشاركة ، انطلاقا من مبدأ الفوائد الاقتصادية المتوقعة ، بمسؤولية تنفيذ المشاريع ويشمل ذلك الجوانب المالية .

٤٨ - وأكد الاجتماع من جديد أهمية المبادرة على وجه السرعة الى تشكيل لجنة الخبراء المنصوص عليها في الخطوط التوجيهية ، وشدد على ضرورة قيامها باعداد تقريرها قبل الدورة القادمة للجنة الحكومية الدولية .

دعم الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة ، وغيرها من المنظمات الدولية ، للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٤٩ - أكد الاجتماع أهمية الدور الذي تظلع به الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية ، ولاسيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في تعزيز ودعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وينبغي أن تستمر هذه المنظمات والوكالات في تقديم اسهامها سواء من خلال برامجها العادية أو من خلال تحديد مشاريع وأنشطة محددة ودعمها .

٥٠ - ولاحظ الاجتماع مع التقدير العمل القيم الذي تظلع به الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية ، والذي تجلى في المعلومات التي قدمتها ردا على طلب رئيس مجموعة السبعة والسبعين في ابريل ١٩٨٦ . وأعرب الاجتماع عن اعتقاده بضرورة الاستمرار في تقديم مثل هذه المعلومات مستقبلا حيث انها تساعد على زيادة شفافية الاعمال التي تظلع بها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية . وسلم الاجتماع بأن دور المؤسسات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة هو ، في كثير من الأحيان ، دور حافز في المقام الاول .

٥١ - وأعرب الاجتماع عن اعتقاده بوجود صلاحيات كافية تتيح للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية أن تدخل مزيدا من التحسين على سياساتها ونظمها واجراءاتها وأن تحدد وتدعم برامج ومشاريع تتصل بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية .

٥٢ - ولاحظ الاجتماع ان بعض المنظمات والوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية قد اتخذت مبادرات لوضع نهج مبتكرة لاعداد مشاريع ، تتوفر لها مقومات الاستمرار ، وتستهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وفي هذا الصدد أكد الاجتماع أهمية دور منظومة الأمم المتحدة في القيام ، في جملة أمور ، بتنفيذ الجوانب المتعلقة بالتعاون الاقتصادي في برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (قرار الجمعية العامة د١ - ٢/١٣) الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة . كما أكد الاجتماع ضرورة استمرار الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية المعنية في بذل وتعزيز الجهود الرامية الى ادراج الجوانب المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ضمن برامج عملها .

٥٣ - وأوصى الاجتماع بأن يتخذ رئيس مجموعة السبعة والسبعين التدابير الكفيلة بايجاد حوار مستمر بين مجموعة السبعة والسبعين والمدير العام لادارة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي حول الجوانب المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية للأنشطة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة .

٥٤ - ورجا الاجتماع من الأمين العام للأمم المتحدة والرؤساء التنفيذيين لسائر المنظمات الدولية المعنية أن يدرجوا ويدعموا عناصر التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ضمن مقترحاتهم بشأن الميزانيات البرنامجية لمنظماتهم ، وأن يعملوا على توفير الترتيبات المناسبة لرصد وتقييم تنفيذها .

٥٥ - ورأى الاجتماع ضرورة الاستمرار في تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية المعنية فيما يتصل بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، وان اجتمعات لجنة التنسيق الادارية واجهزتها الفرعية ، والاجتمعات المشتركة للجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق ينبغي أن تركز على قضايا مختارة ومحددة بوضوح بغية تسهيل تنفيذ برامج ومشاريع تتوفر فيها مقومات الاستمرار .

٥٦ - كما حث الاجتماع الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية المعنية على تدبير موارد إضافية حتى تتمكن من الاضطلاع بعدد أكبر من المشاريع في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، وتساعد في تعبئة موارد مالية لتنفيذ ما يحدد من مشاريع .

٥٧ - وكان من رأي الاجتماع أيضا أن الدعم من جانب الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية المعنية سوف يتيسر كثيرا عن طريق تعزيز مراكز التنسيق الوطنية ، وقدره البلدان النامية على أن تتخذ بانتظام مبادرات لتشجيع التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مختلف الأجهزة الحكومية الدولية للأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية المعنية .

٥٨ - كما لاحظ الاجتماع أنه ينبغي لمجموعة السبعة والسبعين ، مع استمرارها في مشروع شبكة المعلومات المتعددة القطاعات ، أن تبذل قصارى جهدها للاستفادة الكاملة من شبكات المعلومات الموجودة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية .

مسائل أخرى

٥٩ - أعرب الاجتماع عن تقديره البالغ للوثائق والدراسات التي تتناول شتى جوانب وميادين التعاون بين الجنوب والجنوب ، والتي وزعت على المشاركين في الاجتماع الرفيع المستوى . وقد أعدت هذه الوثائق والدراسات في إطار برنامج البحوث المتعلق بالتعاون بين الجنوب والجنوب ، وقام بتنسيقها مركز بحوث التعاون مع البلدان النامية في يوغوسلافيا ومعهد زمبابوي للدراسات الانمائية . وطلب الاجتماع موافاة جميع البلدان الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين بمجموعة كاملة من هذه الوثائق ، في صورتها النهائية ، من خلال مكتب رئيس مجموعة السبعة والسبعين . وأيد الاجتماع الاقتراح المقدم من معهدى البحث المذكورين لتحويل برنامج بحوث التعاون بين الجنوب والجنوب الى نشاط دائم تفضلع به شبكة من معاهد البحث المتخصصة المهمة بالامر في البلدان النامية .

٦٠ - وبعد أن أعرب الاجتماع عن امتنانه البالغ لحكومة كوبا لعرضها استضافة الدورة القادمة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق ، قرر أن تعقد تلك الدورة في كوبا في عام ١٩٨٧ .

٦١ - وأحاط الاجتماع علما بالمعلومات التي قدمها وفد ماليزيا بشأن المؤتمر الثاني للحوار بين الجنوب والجنوب الذي عقد في كوالالمبور في أيار/مايو ١٩٨٦ ، وبقرار هذا المؤتمر انشاء لجنة مستقلة غير حكومية لبلدان الجنوب لبحث القضايا الانمائية .

٦٢ - ورحب الاجتماع بالمبادرة التي اتخذتها حكومة اندونيسيا لعقد اجتماع تقني لبحث التعاون فيما بين المؤسسات التجارية الحكومية في مجال الأسمدة ، وهو الاجتماع المقرر عقده في جاكرتا خلال الفترة من ٢١ الى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ .

٦٣ - كما رحب الاجتماع بالعرض المقدم من حكومة كوبا لاستضافة الاجتماع المعني بالمشورة الفنية والتشييد والصناعات الهندسية ، المقرر عقده في آذار/مارس ١٩٨٧ .

٦٤ - وأكد الاجتماع ان هذه الاجتماعات التقنية ينبغي أن تضع في اعتبارها الخطوط التوجيهية المعتمدة في هذا التقرير بشأن الاجتماعات التقنية ، وكما هي واردة في "دليل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية : ملحق لكتاب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية" الذي نشره مكتب رئيس مجموعة السبعة والسبعين في عام ١٩٨٣ .

٦٥ - ولاحظ الاجتماع مع الارتياح النتائج التي أسفر عنها الاجتماع الثالث لبلدان عدم الانحياز التي تتولى التنسيق في مجال الزراعة والأغذية ، الذي عقد بالرباط في الفترة من ٢٨ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ والذي شدد في توصياته ، جريا على عادته ، تشديدا كبيرا على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

حاء - الاعراب عن الشكر

٦٦ - أعرب الاجتماع عن تقديره العميق لرئيس مصر وحكومتها وشعبها لما أبدوه من كرم الضيافة واتخذوه من ترتيبات ممتازة لعقد الاجتماع .

٦٧ - وأعرب الاجتماع عن عميق امتنانه لاتاحة الفرصة له للالتقاء بفخامة رئيس جمهورية مصر العربية . وقد دعا فخامة الرئيس مبارك لدى استقباله لأعضاء الوفود التي تجدد العزم على الاعتماد على قواهم ومواردهم الذاتية في عملية تنمية بلدانهم .

طاء - اختتام الاجتماع

٦٨ - قام رئيس الاجتماع ، معادة الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد ، نائب رئيس وزراء جمهورية مصر العربية ووزير خارجيتها ، باختتام الاجتماع بالتشديد على الالتزام السياسي الثابت ، الذي تجلى في الاجتماع ، بمبادئ وأهداف مجموعة السبعة والسبعين . وأعرب عن الأمل في أن يكون للنتائج الايجابية التي تحققت في الاجتماع أثر كبير على المدى المقبل للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وعبر عن الشكر للوفود الرفيعة المستوى التي اشتركت في الاجتماع وأثنى على ما بذلته من جهود لضمان تكلله بالنجاح .

٦٩ - وأعرب الرئيس أيضا عن تقديره الخاص لجهود رئيس مجموعة السبعة والسبعين ، السفير اغناك غولوب ، ولغريق المساعدين الاساسي في اعداد الوثائق الاساسية للاجتماع وصياغة التقرير النهائي .

ثالثا - مقرر وقرار اعتمدهما الاجتماع
الرفيع المستوى المعنى بالتعاون
الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

مقرر

بشأن الأوضاع الاقتصادية في الاراضي
ال فلسطينية المحتلة

ان الاجتماع الرفيع المستوى المعنى بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان
النامية ،

اقتناعا منه بأن استمرار احتلال الاراضي الفلسطينية يعوق الشعب الفلسطيني عن
الاستفادة الكاملة بموارده الطبيعية بما يخدم تنميته الاقتصادية والاجتماعية ، وعن
المشاركة الكاملة في أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

يعيد تأكيد ضرورة ايجاد حل عادل وسلمي ودائم لقضية فلسطين لتمكين الشعب
الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في اقامة

دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الوحيد والشرعي ،
تنفيذا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

قرار

بشأن الجنوب الافريقي

ان الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان
النامية ،

واذ يماوره القلق ازاء تدهور الحالة في جنوب افريقيا في أعقاب اعلان حالة
الطوارئ من جانب حكومة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ،

واذ يشير جزعه الدمار الفاضح الذي تتعرض له الأرواح والممتلكات ، والفظائع
الأخرى التي ترتكبها قوات الأمن العنصرية في جنوب افريقيا وناميبيا والبلدان
المجاورة ،

واذ يماوره بالغ القلق لأن أعمال زعزعة الاستقرار التي يقوم بها النظام
العنصري تؤدي الى الاخلال باقتصادات دول المواجهة وتوجد جوا من عدم الاستقرار
السياسي في المنطقة ،

واذ يدرك أن الحالة في جنوب افريقيا ستعرض الأمن العالمي للخطر ما لم يبادر
المجتمع الدولي الى اتخاذ مواقف قوية ازاء الحالة في جنوب افريقيا ،

١ - يدين الأعمال الوحشية التي يقترفها النظام العنصري في بريتوريا ضد
شعب جنوب افريقيا المضطهد ؛

٢ - يندد باستمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا انتهاكا
لقرارات الأمم المتحدة ؛

٣ - يدين بقوة سياسات زعزعة الاستقرار والارهاب من جانب الدولة ، التي
يمارسها نظام حكم بريتوريا ضد دول المواجهة ؛

- ٤ - يناهد المجتمع الدولي ، بما في ذلك البلدان النامية ، تقديم الدعم والتعاون الكاملين والفعالين لدول المواجهة في كفاحها للتغلب على الآثار السلبية التي تتعرض لها اقتصاداتها وبرامجها الانمائية من جراء تدابير زعزعة الاستقرار والارهاب من جانب الدولة ، التي يمارسها ضدها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ؛
- ٥ - يناهد أيضا المجتمع الدولي القيام فورا بفرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بغية اجبار نظام الحكم في بريتوريا على اثناء نظام الفصل العنصري وعلى منح الاستقلال لناميبيا ووقف اعتداءاته على بلدان الجنوب الافريقي ؛
- ٦ - يدين جميع البلدان التي تتعاون مع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ؛
- ٧ - يوحي الاطراف المتعاقدة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة باستبعاد جنوب افريقيا من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف القادمة التي ستبدأ في اوروغواي في ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ .
